

## القاهرة تستنكر التحامل الأوروبي المتواصل على ملف حقوق الإنسان

في موقف الدفاع باستمرار من دون أن تكون هناك قناعة دولية بالإجراءات الساعية لتحسين أوضاعها الحقوقية. وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن "اختيار توقيت إصدار البيان في الوقت الذي قامت فيه الحكومة بالإفراج عن 1500 مواطن جرى التحفظ عليهم بعد دعوة للتظاهرات في 20 سبتمبر الماضي، يؤكد وجود منظمات حقوقية لديها أهداف سياسية دفعت البرلمان الأوروبي لما يمكن تسميته بـ"فخ" المعلومات المغلوطة"، وأوضح أن الانتقادات السياسية للمجموعات الرئيسية المهمة على أعضاء الاتحاد الأوروبي، هي التي تحدد مضمون ونتائج القرارات، وأن البرلمان المصري يرحب بالانتقادات المبنية على وقائع صحيحة ومحددة وليس لديه المانع في التعاطي معها.

### اللجان المشكلة من المجلس القومي لحقوق الإنسان ووزارة الخارجية المصرية جهزت ملفا للرد على الاتهامات الدولية حول حقوق الإنسان

ويرى مراقبون أن موقف البرلمان المصري يعبر عن أزمة في التعامل مع الانتقادات الدولية التي توجه إلى القاهرة بين الحين والآخر، ويجري التعامل معها بشكل أكبر عبر وسائل الإعلام، وأن هناك فجوة كبيرة بين القائمين على تسويق حالة حقوق الإنسان في الداخل وبين المنظمات الدولية التي ترى أنها غير قادرة على الوصول إلى طبيعة الأوضاع على أرض الواقع بسبب تضيق الحركة عليها.

ويقول هؤلاء، إن ارتكان القاهرة على ملف مكافحة الإرهاب، يجعلها لا تولى اهتماما بالشكل المطلوب للتعامل سياسيا مع التقارير التي تصدر من قبل البرلمان الأوروبي.

وأكد سعيد عبدالحافظ رئيس ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، أن "حالة التضيق المفروضة على الحقوقيين في مصر أخذت في الانفتاح مؤخرا، لكن ذلك لن يؤدي إلى وقف التقارير الدولية بشأن الحالة الحقوقية في ظل وجود بعض المشكلات، وهو أمر تستوعبه الحكومة المصرية وبدأت في إتاحة حرية الحركة للمنظمات التي تعمل بالداخل لتؤكد على رغبتها في تحسين الأوضاع عبر الآليات الوطنية وليس الضغط الخارجي". وتابع عبدالحافظ لـ "العرب"، قائلا إن "التعامل مع التقارير الدولية يأتي من منظور تأثرها بتوجهات سياسية تقوم بتمويل منظمات حقوقية عاملة بالخارج، مشيرا إلى أن غالبية التقارير مبنية على وقائع وأرقام مغلوطة وقد يسوقها تنظيم الإخوان بالدرجة الأولى، ما يجعلها تركز بشكل أكبر على ترويجها لتقييم حالة حقوق الإنسان وفقا لرؤيتها".

وتركز الحكومة المصرية على سعيها الدائم للتخفيف من حدة الأوضاع الاقتصادية والتشديد على رعايتها مئات الآلاف من اللاجئين من دول مختلفة والتعامل معهم على أنهم مواطنون عاديون، كجزء أساسي من خطواتها لتحسين سجل حقوق الإنسان دوليا.



مصر تحاول تحسين سجلها في حقوق الإنسان

## رموز بوتفليقة لن يغيبوا عن السباق الرئاسي عبدالمجيد تبون رابع المرشحين للانتخابات الرئاسية الجزائرية



### الجزائريون يرفضون إعادة إنتاج النظام القديم

خطوتين كافيتين يرى البعض أن البلاد تحتاج إلى إجراءات نهائية أخرى. مقابل دون محاكمات. أحزاب ومنظمات أغلبها علمانية ويسارية، تنضوي تحت لواء تحالف يسمى "قوى البديل الديمقراطي"، وتنص المادة 141 من القانون نفسه، على أن هيئة الانتخابات تفصل في صحة الترشيحات لرئاسة الجمهورية بقرار معلل تعليلا قانونيا، في أجل أقصاه 7 أيام من إيداع التصريح بالترشح. ومطلع أكتوبر الجاري، دخلت الجزائر الشهر السادس من المرحلة الانتقالية التي تعيشها منذ استقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، في 2 أبريل الماضي، تحت ضغط انتفاضة شعبية لقيت دعما من قيادة الجيش.

الجمهري" (وسط) بلقاسم ساحلي، والنوي خرنسي (مستقل)، ورئيس حزب "التجمع الجزائري" (وسط) علي زغدود، ورئيس "جبهة الحكم الراشد" (وسط) علي بلهادي، إلى جانب مستقلين آخرين. وتنص المادة 141 من القانون نفسه، على أن هيئة الانتخابات تفصل في صحة الترشيحات لرئاسة الجمهورية بقرار معلل تعليلا قانونيا، في أجل أقصاه 7 أيام من إيداع التصريح بالترشح. ومطلع أكتوبر الجاري، دخلت الجزائر الشهر السادس من المرحلة الانتقالية التي تعيشها منذ استقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، في 2 أبريل الماضي، تحت ضغط انتفاضة شعبية لقيت دعما من قيادة الجيش.

### حركة الاحتجاج التي دخلت الثلاثاء الماضي شهرها التاسع تتعزز أكثر فأكثر مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية

وخلت البلاد منذ استقالة بوتفليقة يتجاذبها تياران، الأول، تمثله المؤسسة العسكرية وجانب من الحراك الشعبي والأحزاب والشخصيات الإسلامية والمحافظه وبعد الأكبر في البلاد، والذي يعتبر تنظيم انتخابات في أقرب الأجل المخرج الأنسب للزامة. لكن خلافا وقع بين مكونات هذا التيار حول طبيعة الضمانات اللازمة قبل الذهاب إلى الانتخابات، ففي الوقت الذي تعتبر فيه قيادة الجيش تعديل قانون الانتخاب واستحداث لجنة عليا للانتخابات

بدأ العد التنازلي للاقتراع الرئاسي المقرر في 12 ديسمبر القادم بالجزائر مع انتهاء الأجل القانونية ملفات الترشيح، بمشاركة رموز نظام بوتفليقة والذي تجسد في إعلان عبدالمجيد تبون ترشحه للرئاسة، ووسط ما يشبه معركة تكسير عظام بين السلطة والشارع.

الجزائر- انتهت في الجزائر منصف ليلة السبت، الأجل القانونية للترشيح إلى انتخابات الرئاسة الجزائرية المقررة في 12 ديسمبر المقبل، السبت، وسط معلومات عن تقدم أكثر من 20 شخصية للسباق. وحددت الهيئة المستقلة للانتخابات منتصف ليلة السبت، موعدا لانتهاج الأجل القانونية، لإيداع ملفات الترشيح إلى الانتخابات لديها، ورفضت أي تمديد للمهلة. وقبل أيام، دعت الهيئة الراغبين في دخول السباق إلى التواصل معها، لضبط موعد إيداع ملفاتهم قبل الأجل المحدد.

وكتشفت الإذاعة الحكومية صباح السبت، أن 12 شخصية فقط ترشحوا من بين 147 أعلنوا نيّتهم لذلك، فيما لم تعلن الهيئة عن القائمة الرسمية للمرشحين الذين طلبوا موعدا لإيداع ملفاتهم. فيما ذكرت مصادر أخرى من هيئة الانتخابات أن العدد فاق عشرين مرشحا، بعد أن طلب راغبون في الترشح منذ الجمعة موعدا لإيداع ملفاتهم دون تحديد أسمائهم. وبحسب قانون الانتخاب، يتعين على الراغب في دخول سباق الرئاسة، تقديم ملف يضم إلى جانب الشروط التقليدية للترشيح، 50 ألف توقيع من المواطنين خلال 40 يوما من صدور مرسوم دعوة الناخبين إلى الاقتراع. وقدم رئيس الوزراء الأسبق عبدالمجيد تبون السبت، ملف ترشحه

## سعيد يبحث مع أحزاب تونسية تصوراتها للحكومة المقبلة

عبّو، أن لقاءه مع رئيس الجمهورية، الجمعة، مثل مناسبة أكد فيها الأخير تصوراتها المتعلقة باحترام الدستور وحماية الحقوق والحريات. وقدم أمين عام التيار الديمقراطي مقرحات الحزب للمرحلة القادمة، مشددا على مساندة لرئيس الجمهورية، وفق بيان للرئاسة التونسية. في السياق نفسه، أكد رئيس حزب قلب تونس (ليبرالي)، نبيل القروي، دعم حزبه لرئيس الجمهورية وكل المبادرات التي تخدم الصالح العام.

وعبر القروي عن أمله في أن تكون العهدة الرئاسية الجديدة ناجحة اقتصاديا واجتماعيا، وأن يتم التسريع بتكوين حكومة جديدة مدعومة باكثر ائتلاف سياسي ممكن لمواجهة تحديات المرحلة القادمة. وفي سياق لقاءات الرئيس مع الأحزاب، اجتمع، الجمعة، مع راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الفائزة بالانتخابات التشريعية الأخيرة (52

مع سعيد، أنه قدم للأخير تصورات حركته لمستقبل الحكم، ومقاربة حول المشاورات الجارية لتكوين الحكومة. من جانبه، قال الناطق باسم ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف، إن اللقاء مع الرئيس، مثل مناسبة لتبادل وجهات النظر في عديد المساور المتعلقة بالمشاوورات الجارية حول تكوين الحكومة، وسبل الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وخلال لقاءه مع أمين عام حركة تحيا تونس، سليم العزابي، أكد الأخير أن اللقاء مثل مناسبة للتأكيد على دعم حزبه للرئيس ولكل المبادرات التي من شأنها إنجاح الانتقال الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الحياة اليومية للتونسيين، وإيجاد حلول لمشاكلهم، مع التشديد على ضرورة طي صفحة الانتخابات وتوحيد جهود الجميع لمعالجة صعوبات المرحلة الراهنة.

تونس- بحث الرئيس التونسي قيس سعيد، مع أحزاب فائزة بالانتخابات البرلمانية الأخيرة، تصورات ومقترحات بشأن تشكيل الحكومة الجديدة. جاء ذلك في لقاءات أجراها سعيد مع قادة خمسة أحزاب في قصر قرطاج، السبت والجمعة، بحسب بيانات منفصلة صادرة عن الرئاسة التونسية. وأكد سعيد، خلال اللقاءات، على ضرورة الالتزام بمقتضيات الدستور ومعايير الكفاءة لا المحاصصة في تكوين الحكومة القادمة. وقال، إن "الحكومة ستكون مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب (البرلمان) عن تطبيق برنامج يهدف إلى تحقيق آمال التونسيين في الشغل والكرامة الوطنية". والأربعاء الماضي، أدى الرئيس التونسي المنتخب، قيس سعيد، اليمين الدستورية أمام مجلس نواب الشعب. ونقل بيان للرئاسة التونسية، عن زهير المغراوي، أمين عام حركة الشعب (قومي/ناصرية)، تأكيد، عقب اجتماعه